

Distr.: General
12 September 2019
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٦١٨ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "منطقة وسط أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، فضلاً عن بياناته الرئاسية S/PRST/2018/17 و S/PRST/2018/14 و S/PRST/2015/12.

"ويعرب مجلس الأمن عن كامل دعمه لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام في مساعيها إلى تنفيذ ولاية البعثة. ويرحب مجلس الأمن، على وجه الخصوص، بدور المكتب الإقليمي في تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع في السياقات غير المرتبطة بالبعثات على نحو ما يقوم به المكتب في تشاد والكاميرون وغابون وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي، وبدوره في تشجيع الاستقرار في المنطقة وفي مساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية على توطيد السلام ونزع فتيل التوترات ومنع الأزمات السياسية أو التخفيف من حدتها.

"ويرحب مجلس الأمن برسالة الأمين العام بشأن الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الإقليمي وبالإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة بنتو كيتا، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٩.

"ويلاحظ مجلس الأمن التوصيات التي انتهى إليها الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الأمين العام بشأن نطاق ولاية المكتب الإقليمي وأنشطته. ويقر المجلس، على وجه الخصوص، بأن ولاية المكتب الإقليمي لا تزال صالحةً ويرحب بالتوصية التي تدعو المكتب إلى تعزيز عمله في المجالات التالية: الإنذار المبكر والتحليل، مع مراعاة المنظور الجنساني؛ وبذل المساعي الحميدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، خاصة في الفترة السابقة لدورة الانتخابات المرتقبة في المنطقة؛ ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتعزيز قدراتها؛ وبناء الشراكات مع المجتمع المدني ودعم شبكاته دون الإقليمية. ويؤكد المجلس هذه الأمور مجدداً باعتبارها الأولويات الرئيسية للفترة المتبقية من ولاية المكتب الإقليمي.



”ويرحب مجلس الأمن بالتعاون بين المكتب والكيانات الإقليمية الأخرى. ويشجع المجلس كذلك مواصلة توطيد التعاون بين المكتب الإقليمي وكل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود والقضايا الإقليمية، مثل أزمة حوض بحيرة تشاد، والترحال الرعوي، والنزوح القسري، والأمن البحري في خليج غينيا. ويشجع المجلس كذلك المكتب الإقليمي على أخذ عوامل تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية بعين الاعتبار ضمن العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا بعدة أشكال منها الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ويؤكد المجلس مرة أخرى الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد تضعها الحكومات والأمم المتحدة، استناداً إلى تقييمات المخاطر، من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، ويطلب كذلك أن يأخذ المكتب الإقليمي في الاعتبار المعلومات المستقاة من تلك التقييمات فيما ينفذه من أنشطة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية التقسيم الواضح للعمل بين المكتب الإقليمي وغيره من كيانات الأمم المتحدة. ويرحب المجلس، على وجه الخصوص، بالتوصية التي تدعو المكتب إلى مواصلة حشد الدعم الإقليمي لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب المجلس كذلك بالتوصية التي تدعو إلى التقسيم الواضح للعمل بين المكتب الإقليمي وغيره من كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص المعني بالحالة في بوروندي.

”ويشجع مجلس الأمن المكتب الإقليمي على الاستفادة من شراكته مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية ومع المدراء الإقليميين المعنيين بمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي من أجل تقديم مزيد من الدعم للمبادرات العابرة للحدود.“